الأنباء
الاحد 21 فبراير 2016

أكدت عدم قانونية اعتماد الخالد أي رسوم جديدة

«الداخلية» تحسم ترقية 300 عقيد خلال أيام وترفع أسماء وكلاء جدد لـ «الوزراء» منتصف العام الحالي

أمير زكي

أكدت مصادر أمنية رفيعة عدم قانونية ان يعتمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أي رسوم جديدة بالنسبة للوافدين ومن بينها رفع قيمة الرسوم المستحقة على الاقامات أو رسوم المخالفات المرورية.

وقالت المصادر لـ «الأنباء»: ان الداخلية قامت بإعداد عدد من الدراسات بشأن عدة خدمات تقدمها الوزارة الى المواطنين والمقيمين مقابل رسوم بقصد زيادة هذه الرسوم وذلك لرفعها الى لجنة الداخلية والدفاع في مجلس الأمة.

وأضافت المصادر: ان مجلس الأمة وبعد مناقشات من خلال لجانه مع ممثلين عن وزارة الداخلية سوف يقوم بالاطلاع على الدراسات المقدمة من «الداخلية» بشأن زيادة الرسوم المقترحة على ان يتخذ المجلس القرار الذي يراه بشأن هذه الرسوم، ومن ثم ترفع بعد اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

الشيخ محمد الخالد

الفريق سليمان الفهد

وجددت المصادر التأكيد على ان تحديد قيمة الرسوم من سلطة مجلس الأمة وليس من سلطة وزارة الداخلية، كما لا يحق للوزير اعتماد أي رسوم تراها الوزارة، بل فقط تحيل الدراسات الى السلطة البرلمانية وللمجلس الحق في أخذ ما جاء في الدراسات ورفع الرسوم حسبما تراها الداخلية أو تخفيضها أو إلغائها.

وقالت انه خلال أيام بسيطة وربما الاسبوع الجاري أو المقبل على أبعد تقدير سوف تجتمع اللجنة العامة للشرطة برئاسة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد وعضوية الوكلاء المساعدين لاستعراض ملفات نحو 300 مقدم تم مقابلتهم في نوفمبر الماضي من قبل لجنة متخصصة لمعرفة مدى إمكانية ترقيتهم الى رتبة عقيد.

وقالت المصادر: ان اللجنة العامة للشرطة ستكون معنية باعتماد كل الأسماء أو استبعاد بعضها وترفع المقترحات الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لاتخاذ ما يلزم.

وحول ترقية وكلاء مساعدين، قالت المصادر ان الشيخ محمد الخالد سيرفع أسماء ما لا يقل عن 4 وكلاء جدد مع قرب تخريج دفعة الضباط وهو ما يعني ان يتم اعتماد الوكلاء الجدد في النصف الأول من العام الحالي.

100 هاتف نقال ووصلة «واي فاي» ومخدرات حصاد حملة كبرى لإدارة السجن على عنابر «المركزي»

موسى أبوطفرة

علمت «الأنباء» أن إدارة السجن المركزي شنت فجر أمس حملة تفتيش أمنية هي الاكبر منذ سنوات بالتنسيق مع القوات الخاصة وإدارة الشغب، حيث ذكر مصدر أمني أن العملية استغرقت خمس ساعات شملت السجن العمومي عنابر3 و4 و5 و6 وكذلك السجن المركزي 2 حيث وجدت ممنوعات بشكل كبير بحوزته النزلاء منها لا يقل عن 100 هاتف وملحقاته من الشواحن وأجهزة واي فاي، كاشفا أن الحملة تمكنت من ضبط عدد كبير من المواد المخدرة والشبو الكيميكل.

وقال المصدر: إن هذه الحملة جاءت كردة فعل حازمة بعد أن تعرض شرطي يوم أمس إلى الضرب من قبل عدد من النزلاء في السجن العمومي بعد قيامه بضبط ممنوعات بحوزتهم، حيث تم توثيقه والاعتداء عليه من قبل مجموعة من النزلاء لاسترداد ما تمت مصادرته، مؤكدا أن إدارة المؤسسات الإصلاحية لن تتهاون مع أي نزيل يثير الشغب أو يعمد إلى مخالفة لوائح ونظم الانضباط فيه.

يذكر ان حالة من الهرج وقعت قبل أيام في سجن السناء أيضا على خلفية حملة مماثلة لضبط هواتف وممنوعات.

يشار إلى ان الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية قالت في بيان لها نشر قبل أيام: انه وضمن برنامج التفتيش الدوري على زنازين النزلاء وفي إطار برنامج مكافحة الحيازة للممنوعات من قبلهم وللتأكيد على سلامة الالتزام باللوائح الداخلية للسجن نفذ موظفو السجن حملة تفتيش على أحد عنابر امن الدولة، حيث عثر مع أحد النزلاء على عدد 2 جهاز هاتف نقال ووصلات شحن، وقد تمت مصادرة المضبوطات، وجار الاحالة الى سلطات التحقيق لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد حائزها.

معلمة لطالبتها: «أنتِ زبالة» ومواطنة تتهم طليقها بسرقة مكيفها!

محمد الدشيش

قدم مواطن بلاغا إلى مخفر سعد العبدالله، اتهم فيه معلمة كويتية بسب ابنته الطالبة قائلة: «أنت زبالة طالعة من زبالة بمنطقة سعد العبدالله».

وقال مصدر امني ان مواطنا حضر الى المخفر بصحبة ابنته شاكيا معلمة بإحدى المدارس الحكومية بمنطقة سعد العبدالله، لأنها سبت ابنته بالعبارة السابقة.

وأضاف المصدر انه تم تسجيل قضية وإحالتها الى البحث والتحري، تمهيدا لاستدعاء المعلمة لمواجهتها بالشكوى.

اتهمت مواطنة في بلاغ قدمته الى مخفر منطقة سعد العبدالله، طليقها المواطن وزوجته بكسر باب منزلها وسرقة عدد 2 وحدة تكييف، وذلك خلال غيابها عن المنزل.

وذكر مصدر أمني ان المواطنة ابلغت المخفر عن تعرض منزلها للسرقة، بعد كسر الباب الرئيسي.

وأضاف ان ضابط المخفر انتقل الى موقع البلاغ وعاين المكان وتم ندب الأدلة الجنائية لرفع البصمات، وبعد الانتهاء من الإجراءات القانونية سجلت قضية جناية وأحيلت الى البحث والتحري لمتابعة الواقعة وضبط المتهمين والتحقيق معهما.

مجهول حطم وسرق محتويات 4 مركبات بمنطقة سعد العبدالله

تحرير شاب احتجز في شاليه بالنويصيب

محمد الجلاهمة

تمكن رجال أمن الأحمدي من تحرير شاب كويتي تم احتجازه من قبل شخصين في شاليه بمنطقة النويصيب.

وبحسب مصدر امني فإن بلاغا ورد بشأن استغاثة صادرة عن شاب مجهول الهوية داخل شاليه، فتوجه على الفور عدد من رجال أمن الأحمدي ورجال أمن الطرق الشمالية، حيث شوهد الشاب من مواليد 1993 داخل الشاليه وصرخ لهم من النافذة مبلغا أنه محتجز ليتم التواصل مع وكيل النائب العام وكسر باب الشاليه وتحريره، وأفاد بأن شابا وآخر احتجزاه لمدة يومين واعتديا عليه.

من جهة اخرى سرق مجهول محتويات اربع مركبات يملكها مواطنون اثناء توقفها في مواقف احدى مدارس منطقة سعد العبدالله ولاذ بالفرار.

وذكر مصدر امني ان 4 مواطنين تقدموا في اوقات متفاوتة ببلاغات الى مخفر سعد العبدالله ذكروا فيها ان مركباتهم تعرضت للسرقة بعد كسر زجاجها، ولم يتهموا أحدا. وأوضح المصدر ان المسروقات تشمل هواتف نقالة ومبالغ مالية وبطاقات مدنية. وقال المصدر ان ضابط المخفر انتقل الى موقع البلاغ لمعاينة المركبات المذكورة وتم تسجيل قضايا لكل منها وندب الادلة الجنائية لرفع البصمات كما تم وضع دورية لمراقبة المكان بهدف ضبط السارق.

تخصصا في جرائم السلب وسرقة الشاحنات ومولدات الكهرباء وتقطيع المركبات الحديثة

ضبط اثنين من أرباب السوابق عقب مطاردة بين السالمي والرابية

عبدالله قنيص

تمكن رجال الأمن الجنائي وبقيادة اللواء محمود الطباخ وتحديدا ادارة بحث وتحري محافظة الفروانية من ضبط شخصين من ارباب السوابق تخصصا في السرقة والسلب وحيازة الأسلحة النارية والاتجار في الذخيرة، وضبط بحوزة المتهمين على 3 سيارات تمت سرقتها وكمية من الذخيرة بلغت 2088 طلقة و2 شوزن و2 فرد مخبأة في السيارات التي ضبطت في الجاخور.

وكان رجال امن الرابية قد لاحظوا ان مواطنا يقوم بالحفر على مقربة من المخفر وبضبطه اعترف بأنه يبحث عن سلاح ناري أخفاه في هذا المكان وان السلاح يستخدمه ومعه آخر من أرباب السوابق في السرقات، حيث اعتادا على السلب وسرقة شاحنات ومولدات كهربائية وسرقة مركبات حديثة وتقطيع الشاحنات والسيارات في بر السالمي وأبدى استعداده لإرشاد المباحث عن زميله، محذرا اياهم من أنه مسلح، فانطلق رجال المباحث إلى السالمي لكنهم لم يعثروا على شريكه ولكنهم وجدوا سلاحا ناريا آخر يخص المتهم الثاني وكما كبيرا من المسروقات، وتبين ان المتهم الثاني ويدعى (ع/ع) يقيم في الرابية، وانطلق رجال المباحث إلى مكان سكنه لضبطه ولكن أهله تمكنوا من تهريبه من سطح منزله حيث قفز إلى عدة أسطح وتوارى عن الأنظار، وهو ما دعا المباحث الى استخدام الطيران العمودي لرصده ومتابعته.

الأسلحة والذخيرة المضبوطة

وأضاف المصدر انه تم توقيف شقيق الهارب وتعريفه بخطورة ما ينتظر شقيقه وسمح له بالتواصل معه وأقنعه بالانتقال الى السالمي لتهريبه، وبالفعل تمكن رجال المباحث من ضبط المتهم الهارب في السالمي وتبين ان الأول خرج قبل فترة وجيزة من السجن وانه اشترك مع زميله في سرقة شاحنة قبل الواقعة بدقائق.

نافذة على الأمن

الفريق متقاعد طارق حمادة

شركاء في الجريمة!

نشرت احدى الصحف المحلية قبل أيام تقريرا أسندته إلى مصادر لم تسمها وتضمن التقرير تسجيل 12 ألف قضية سرقة في أقل من عام (أغلبها لسيارات ومنازل)، وان 45٪ منها قيدت ضد مجهول، لن أتطرق إلى حقيقة الأرقام المذكورة والنسب المتعلقة بالمسجلة ضد مجهول وان كنت اشك في حقيقة الارقام والنسب التي نشرت بشأن القضايا المسجلة ضد مجهول، ولكن ما يعنيني التطرق إلى قضايا السرقات بشكل تحليلي.

بادئ ذي بدء، فانه من غير المنطق تحميل الداخلية المسؤولية كاملة لارتفاع نسب السرقات في البلاد أو الجرائم بشكل عام، وهذا ليس دفاعا عن الوزارة ليقيني بجهود كبيرة تبذل للحد من الجريمة ولوجود ادارة متميزة تعقب على أمور مرتبطة بعمل الاجهزة الامنية. وأقصد الادارة العامة للعلاقات العامة بكوادرها الوطنية الشابة وبقيادة مميزة للأخ أبو احمد العميد عادل الحشاش، نعم الوزارة ملزمة بالحد من الجريمة عبر استراتيجية الأمن الوقائي وهذه الاستراتيجية ليست مستحدثة وإنما ممتدة ومعمول بها منذ سنوات وتم تفعيلها اكثر بتعليمات من معالي الشيخ محمد الخالد والأخ الفريق سليمان الفهد، أقول صادقا ومن واقع خبرتي في قطاعي المباحث والأمن العام، بوجود نسبة لا يستهان بها من السرقات يتحمل المجني عليهم المسؤولية في تعرضهم لها فنجد شريحة تتعرض سياراتهم للكسر والسرقة لتركهم مقتنيات ثمينة كهواتف وحافظات نقود بشكل ظاهر والتوجه للتسوق أو للصلاة أو مزاولة الرياضة وهناك قضايا تسجل بمسميات سرقة أيضا واعتبرها من القضايا الساذجة الا وهي الموجهة إلى عملاء بنوك والذين يخرجون عقب عمليات مصرفية وبحوزتهم مظاريف وينصرفون للتسوق أو الى منازلهم دون أخذ المظاريف لينفذ لصوص يتربصون بهذه النوعية من العملاء ما خططوا له في غضون ثوان، أيضا تدرج كقضايا سرقات وتزوير في محررات بنكية لشريحة تضع الارقام السرية خلف البطاقات الائتمانية وحينما يفقدونها لسبب أو لآخر تتبخر أرصدتهم، وفي ملفات اختفاء المركبات كاملة نجد المجني عليهم يتركونها في وضع تشغيل ويدخلون إلى أسواق تجارية أو بقالات دون تفكير لبرهة بخطورة ما يفعلون ليخرجوا فلا يجدوا سياراتهم، وشريحة اخرى لا يحكمون إغلاق المركبات ويقدمون حلالهم على طبق من ذهب للصوص الذين يتحينون الفرصة لذلك، وفي سرقات المنازل نجد أسرا تغادر البلاد ولا يكلف رب الأسرة نفسه مراجعة المخفر والإبلاغ عن سفره وأسرته لتقوم الداخلية بما يلزم من إجراءات أو حتى يوصي الجار أو أحدا من أقاربه بأن يطل على منزله، وما يثير الاستغراب والدهشة مغادرة البعض البلاد وتركهم لأغراض ثمينة، وبعد العودة واكتشاف السرقات يعون جسامة الخطأ ويتولد لهم شعور بالحسرة والندم.

خلاصة الحجي اننا ومع الأسف الشديد شركاء في الكثير من الجرائم التي ترتكب وتسجل في مخافرنا ونتحمل جانبا من المسؤولية في الكثير من القضايا التي بالإمكان تجنبها بقليل من الوعي والحرص ولكن الإهمال يعرقل التنفيذ ونبخل عن غير قصد في ان نكون عونا لوزارة الداخلية والتي تبذل جهودا مضاعفة عبر إدارات البحث والتحري وتغلق آلاف القضايا سنويا، وتحيل المئات من اللصوص إلى النيابة ومع الأسف يكونون طلقاء بعد فترة سجن في الغالب تكون محدودة، أما بالنسبة للجرائم المسجلة ضد مجهول فأعتقد ان كما كبيرا منها ترتكب من قبل أشخاص ليست لديهم سوابق، وهو ما يؤكد ما ذهبت اليه في المقال من اننا ندفع البعض إلى ان يتحولوا إلى لصوص. شخصيا لدي يقين بأن الفقر ليس الدافع وراء تحول أسوياء إلى لصوص لأن هناك الكثير من الأشخاص في أشد الحاجة إلى المال ولا يقبلون المال الحرام.

إذن دعونا نقول ونقر بأننا وبإهمال غير مبرر ندفع بأسوياء لارتكاب جرائم رغما عنهم عبر تسهيلات نقدمها عن جهل منا، لذا فنحن شركاء في عدد لا يستهان به من الجرائم والسرقات، فلنكن شركاء في حماية المجتمع وعونا للأجهزة المعنية بالحد من الجرائم بأنواعها، ونعيد مقولة «كل مواطن خفير على وطنه وأمنه».

آخر الكلام:

تستعد الكويت خلال الأيام المقبلة للاحتفال بعيدي الاستقلال 55 والتحرير 25 والذكرى العاشرة لتولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، مقاليد الحكم، وبهذه المناسبة أرفع أسمى آيات التهاني إلى قائد الإنسانية الأمير الوالد الشيخ صباح الأحمد، وإلى سمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وإلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، وإلى جميع زملائي والاخوة المواطنين والمقيمين على هذه الأرض العزيزة. اللهم احفظ كويتنا الغالية من كل شر وأدم علينا نعمة الأمن والأمان.

«الاستئناف» تحول عقوبة الإعدام إلى «البراءة» لمواطن اتهم بجلب المخدرات

مؤمن المصري

ألغت الدائرة السادسة بمحكمة الاستئناف برئاسة المستشار نجيب الملا حكم محكمة أول درجة القاضي بإعدام مواطن اتهمته النيابة العامة بالاتجار بالمخدرات وقضت ببراءته مما أسند إليه من اتهام.

وتتلخص الدعوى فيما قرره ضابط الواقعة بأن تحرياته السرية دلت على أن هناك كمية من المخدرات تم جلبها عبر الحدود البحرية إلى داخل البلاد لتسليمها لأحد الأشخاص. وعليه استصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه. وتوجه على رأس قوة من رجال المباحث لتنفيذ الإذن وتم القبض على خمسة متهمين وإحالتهم للنيابة العامة.

وتبين من فحص المضبوطات أنها لمادة الحشيش المخدرة ووزنت 33 كيلوغراما. ووجهت النيابة العامة للمتهمين تهمة جلب مواد مخدرة وإدخالها إلى البلاد بطريقة غير قانونية بقصد الاتجار. وأحيل المتهمون إلى محكمة الجنايات التي قضت بإعدامهم جميعا.

وأمام محكمة الاستئناف حضر المحامي محمد حمزة عباس عن أحد المتهمين وترافع شفاهة دافعا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال. ودفع المحامي بخطأ الحكم المستأنف في فهم وتطبيق القانون وبالإخلال بحق الدفاع. وختم مرافعته بتقديم مذكرة دفاع طلب في ختامها براءة موكله مما أسند إليه من اتهام.

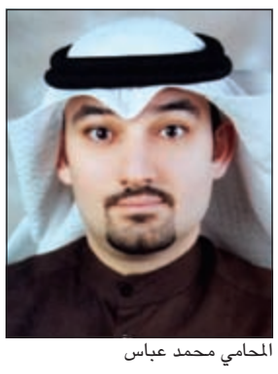
المحامي محمد عباس

«الإدارية» تعدل تقرير كفاءة موظفة في العدل إلى «ممتاز»

مؤمن المصري

قضت الدائرة الإدارية الخامسة بالمحكمة الكلية برئاسة المستشار بدر الركيبي وعضوية المستشارين صبري الغنام وأسامة أبو العطا وأمانة سر إبراهيم حجاج بإلغاء تقرير كفاية موظفة بوزارة العدل عن عام 2013 بتقدير «جيد جدا» وما يترتب على ذلك من آثار وألزمت جهة الإدارة المصروفات ومبلغ مائتي دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

كانت المدعية قد أقامت دعواها عن طريق محاميتها الجوهرة عبد الرضا التي قدمت صحيفة دعوى اختصمت فيها كلا من وكيل وزارة العدل بصفته الوكيل المساعد للتسجيل العقاري والتوثيق بصفته طلبت في ختامها إلغاء تقرير كفايتها السنوي من «جيد جدا» وتعديله إلى «ممتاز» عن العام 2013 مع ما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية.

وقالت المحامية الجوهرة شرحا للدعوى إن موكلتها تشغل وظيفة موثق بإدارة التوثيق بوزارة العدل منذ العام 2006 وكانت طوال مدة خدمتها بهذه الإدارة مثالا يحتذى ومشهودا لها بالكفاءة وحسن التعامل وكانت جميع تقاريرها بدرجة «ممتاز».

وحيث إنه قد صدر التقرير السنوي لعام 2013 وحصلت فيه على تقدير «جيد جدا» على الرغم من تقديراتها السابقة والتي كانت جميعها «امتياز»، وحيث إن تقدير «جيد جدا» الذي حصلت عليه عن العام 2013 أقل مما تحصل عليه كل عام دون أن يكون هناك ثمة تقصير أو إهمال في أدائها. ولما كان هذا التقدير يؤثر على كافة امتيازاتها وترقياتها الأمر الذي حدا بها إلى التظلم منه.

المحامية الجوهرة عبد الرضا